السياسة المالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم (دراسة فقهية من منظور اسلامي)

Fiscal Policy in Islam and Its Role in Addressing Inflation:
A Jurisprudential Study from an Islamic Perspective

Zeina Salim Tawfik

اعداد
م.م. زينة سالم توفيق عبدالرزاق
كلية العلوم الاسلامية - اقتصاد اسلامي

مجلة العلوم الإسلامية
المجلد 5 | العدد 43
www.isscj.edu.iq

Journal of Islamic Sciences
Vol.5 | Issue 43
ISSN: 2225-9732
August 2026

ملخص

تتناول هذه الدراسة السياسة المالية والنقدية في الاقتصاد الإسلامي كإطار منهجي لمعالجة ظاهرة التضخم، بوصفها المحرك الأساسي للاستقرار الاقتصادي والآلية الفعالة لمواجهة اختلال التوازن بين التيار النقدي وتيار السلع والخدمات.

وتتمثل مشكلة البحث في تحليل قدرة الأدوات المالية والنقدية المستمدة من الشريعة على كبح الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار ضمن نظام نقدي إسلامي.

تعتمد الدراسة منهجاً تحليلياً يستعرض الأدوات الإسلامية من خلال مسارين متكاملين:

· أولاً: المنهج الوقائي للاستقرار الهيكلي:

يعمل النظام الإسلامي على منع مسببات التضخم ابتداءً من خلال تحريم الربا، الذي يؤدي إلى «خلق النقود» والتوسع النقدي الوهمي دون زيادة حقيقية في الناتج المحلي، . كما يتضمن هذا المنهج حظر الاحتكار لضمان تدفق المعروض السلعي، وتحريم اكتناز الأموال لضمان استمرارية تداولها في القنوات الإنتاجية بدلاً من تعطيل وظائفها الاقتصادية.

· ثانياً: السياسات العلاجية والأدوات النقدية المعاصرة:

تُبرز الدراسة دور الزكاة كأداة مالية ديناميكية تساهم في امتصاص السيولة الزائدة وإعادة توزيع الدخل بما يحفز الطلب على الضروريات ويدعم المشاريع الصغيرة، وعلى صعيد السياسة النقدية، يقترح البحث تفعيل أدوات بديلة لسعر الفائدة، مثل التحكم في نسب توزيع الأرباح في عقود المضاربة، ورفع نسبة الاحتياطي النقدي، وإدارة عمليات السوق المفتوحة لسحب السيولة الفائضة.

النتائج والتوصيات: خلصت الدراسة إلى أن العقود الاستثمارية الإسلامية تحقق التوازن الاقتصادي من خلال ربط العائد المالي بالواقع الفعلي للإنتاج ودمج رأس المال بعناصر الإنتاج الحقيقية، مما يمنع حدوث فجوة بين الكتلة النقدية والمعروض السلعي، . وتوصي الدراسة بضرورة تفعيل دور المصارف المركزية في تبني سياسات نقدية إسلامية معاصرة، وتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات الإنتاجية الملموسة لضمان استدامة القوة الشرائية للعملة وتحقيق العدالة الاقتصادية.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، السياسة النقدية، التضخم، الزكاة، تحريم الربا، حظر الاحتكار، المنظور الاسلامي.

Abstract:

This study examines fiscal and monetary policy in the Islamic economy as a methodological framework for addressing the phenomenon of inflation, as the primary driver of economic stability and an effective mechanism for countering imbalances between the flow of money and the flow of goods and services.

The research problem involves analyzing the ability of Sharia - based fiscal and monetary tools to curb the continuous rise in the general price level within an Islamic monetary system.

The study adopts an analytical approach that examines Islamic tools through two complementary pathways:

•First: The preventive approach to structural stability: The Islamic system works to prevent the causes of inflation from the outset by prohibiting riba, which leads to "money creation" and fictitious monetary expansion without a real increase in gross domestic product. This approach also includes a ban on monopolies to ensure the flow of goods, and the prohibition of hoarding money to ensure its continued circulation through productive channels rather than disrupting its economic functions.

•Second: Remedial Policies and Contemporary Monetary Tools: The study highlights the role of zakat as a dynamic financial tool that helps absorb excess liquidity and redistribute income, thereby stimulating demand for necessities and supporting small businesses. and on the monetary policy front, the study proposes the implementation of alternative tools to interest rates, such as regulating profit - sharing ratios in murabaha contracts, raising the cash reserve ratio, and managing open market operations to withdraw excess liquidity.

Results and Recommendations: The study concluded that Islamic investment contracts achieve economic balance by linking financial returns to actual production and integrating capital with real factors of production, thereby preventing a gap between the

money supply and the supply of goods. The study recommends that central banks play a more active role in adopting contemporary Islamic monetary policies and directing investments toward tangible productive sectors to ensure the sustainability of the currency's purchasing power and achieve economic justice.

Keywords:

fiscal policy, monetary policy, inflation, zakat, prohibition of usury, prohibition of monopolies, Islamic perspective.

١. المقدمة:

التضخم هي ظاهرة تنشأ نتيجة لاختلال التوازن بين التيار النقدي وتيار السلع والخدمات يؤدي الى زيادات مستمرة في المستوى العام للاسعار وانخفاض القدرة الشرائية للنقود نتيجة تجاوز الطلب الكلي للعرض الكلي (١)، تعود أصولها إلى العصور القديمة. منذ القدم، أدرك البشر أثر ارتفاع أسعار السلع والخدمات، إذ تأثرت العملات المتداولة بتوفر المعادن الثمينة. وقد برز هذا التأثير بشكل خاص خلال فترات الحروب والأزمات. وقد انتشرت كلمة «التضخم» في الخطاب المعاصر، وأصبحت أداةً أساسيةً للاقتصاديين لوصف هذه الظاهرة المعقدة.(٢)

اختلفت المصطلحات المستخدمة لتفسير هذه الظاهرة باختلاف النظريات والمذاهب الاقتصادية. فبعض التعريفات تُركز على البعد المالي، وتُعرّف التضخم بأنه ارتفاع أسعار السلع والخدمات الناتج عن زيادة المعروض النقدي. بينما تُركز تعريفات أخرى على البعد التسعيري، وتُعرّف التضخم بأنه ارتفاع الأسعار وانخفاض القيمة الفعلية للعملة. تشمل التعاريف الاعتبارات النقدية، ونظرية كمية النقود، والآثار الاقتصادية. يمكن تعريف التضخم بدقة أكبر بأنه أي «زيادة في كمية النقود المتداولة تؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار». وقد عرّف بعض الاقتصاديين التضخم بناءً على أسبابه بأنه «زيادة معدل الإنفاق والدخل»، إذ تؤدي زيادة الدخل النقدي والإنفاق النقدي إلى ارتفاع الأسعار ثم التضخم، بافتراض ثبات كمية السلع المتاحة.(٣)

في هذا البحث، سنشرح موقف الفقه الاسلامي من ظاهرة التضخم، وكيف عالج الفقهاء قديمًا وحديثًا، مع ظاهرة التضخم بأشكالها المختلفة.

(١) منذر قحف «السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي» دار الفكر المعاصر بيروت، ط: ١، ١٩٩٩، ص: ١٦٩.

(٢) رينولدز(Reynolds) «دور المؤسسات في معالجة تضخم الأسعار في سلاسل توريد الطاقة المتجددة» ٢٠٢٤، ص: ١١٦.

(٣) عبدالله، س.م، «دور الثقافات المحلية والتعاليم الإسلامية، الإسلام والتجديد الحضاري» ٢٠١٨، ٩ (١)، ص: ٩٧ - ١٠٠.

٢. مشكلة البحث:

لموضوع هذه الدراسة أهمية خاصة، لارتباطه بالسياسة النقدية والمالية في ظل النظام النقدي الإسلامي. تهدف هذه الدراسة إلى دراسة أهداف السياسة النقدية والمالية وأدواتها في إطار

الاقتصاد الإسلامي؛ وتحديد الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة النقدية والمالية الإسلامية في معالجة التضخم وأهميته في هيكل النظام النقدي الإسلامي. تتمثل مشكلة هذا البحث في كيفية استطاعت أدوات السياسة النقدية المالية في معالجة التضخم في ظل نظام نقدي ذي سمات إسلامية.

ونظرًا لعدم وجود نظام نقدي إسلامي في العالم المعاصر، فإن الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة النقدية الإسلامية في هذا النظام غير معروف، فإن مفهوم النظام النقدي الإسلامي، ومعرفة الدور الذي يمكن أن تلعبه السياسة النقدية والمالية يمثلان المشكلة التي تسعى هذه الدراسة إلى التحقيق فيها.

٣. أهداف البحث:

تتجلى اهداف البحث فيما يلي: أولاً: ثمة حاجة ملحة لدراسة الآثار الشرعية المترتبة على التضخم النقدي، وإطلاع المسلمين على الأحكام الشرعية المتعلقة به، لا سيما وأن التضخم النقدي يمثل تحدياً اقتصادياً تواجهه العديد من الثقافات الإسلامية.

ثانياً: ضرورة دراسة التدابير المقترحة للتخفيف من التضخم النقدي من الناحية الشرعية، وتقييم مسارها وتقويمه.

ثالثاً: يتطلب الموضوع مزيداً من البحث، لا سيما وأن الأفراد يتعاملون في الغالب بالعملة الورقية، وهي أكثر أنواع النقود عرضة لتقلبات التضخم.

رابعا: تعزيز البحث العلمي الإسلامي بموضوعات حديثة تعالج الصعوبات والهموم المعاصرة.

خامسا: إبراز فضل الشريعة الإسلامية وقدرتها على التكيف مع الظروف الإنسانية عبر العصور، فضلاً عن تحسينها لسبل عيش الأفراد وحياتهم. سادسا: تحليل كفاءة الادوات المالية الاسلامية في كبح ظاهرة التضخم.

٤. الدراسات السابقة وتعريف المفاهيم:

يشير التضخم إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار، ويُعدّ مظهرًا طبيعيًا لتفاوت القوى الاقتصادية المتوازنة. وهو ظرفٌ يؤدي إلى ارتفاع عام في الأسعار، غالبًا نتيجةً لنموّ كمية الأدوات النقدية (العملة والائتمان المصرفي) دون أن يقابله زيادةٌ مقابلة في عرض السلع والخدمات. يُعرَّف التضخم بأنواعه المتعددة، وبالمميزات القائمة على المعايير المُستخدمة للتمييز بينها. ومع ذلك، فإن هذه الفئات ليست مُتميزة، إذ تجمعها سماتٌ مشتركة، ألا وهي: عجز النقود عن

أداء وظائفها على أكمل وجه. (٣)

فيما يلي تفصيل لبعض مفاصل هذا المفهوم:

٤. ١ أنواع التضخم حسب سرعة ارتفاع الأسعار:

أكثر أنواع التضخم شيوعا في المنطقة العربية والشق الأوسط يمكن اجمالها، بناءً على عدة معايير للتصنيف والتحديد، هي كما يلي:

١ - «التضخم الزاحف: وهو أخف أنواع التضخم، ويعتبره الاقتصاديون غير ضار على الإطلاق، ويحدث على شكل ارتفاع عالمي في الأسعار، ويمكنه أن يُبقي الاقتصاد بعيدًا عن حالة الركود، وقد يكون خطيرًا إذا استمر ارتفاع الأسعار لفترة طويلة».(٤)

٢ - التضخم الجاري: هو» التضخم الذي يصبح فيه ارتفاع الأسعار أكثر وضوحًا مقارنةً بالتضخم الزاحف، وهو واقع حقيقي وهو أكثر خطورة من التضخم الزاحف، لذلك إذا ارتفعت الأسعار سنويًا بمعدل يزيد عن ١٠٪، يُسمى تضخمًا جاريًا». (٥)

٤ - «التضخم الجامح: وهو حالة من التضخم الشديد يصعب قياسه، وعادة ما ترتفع الأسعار بنسبة ١٠٠٪ سنويا في هذه الحالة».

٤. ٢ أنواع التضخم حسب معايير العوامل المؤثرة على العرض والطلب على السلع:

١. «تضخم التكاليف: يحدث بسبب زيادة تكاليف الإنتاج أو عندما ترتفع الدخول النقدية، وخاصة الأجور، بنسبة أكبر من الدخول الحقيقية. يحدث تضخم التكاليف نتيجة ارتفاع تكلفة المعيشة، وبالتالي سيطالب العمال بأجور أعلى، فترتفع الأسعار» .

٢. «تضخم العجز: يحدث عندما تلجأ الحكومة إلى تمويل نفقاتها العجزية من خلال النقد دون تغطية، فتزداد القوة الشرائية لأفراد المجتمع، مما يؤدي إلى ارتفاع الأسعار».

(٤) ينظر: رينولدز(Reynolds)، ص: ٢٠٦.

(٥) عاطف الزين، «التضخم المالي، الإسلام والفكر الإنساني «(٢٠١٩)، ص: ٢٤١ - ٢٧١.

(٦) شاو.س، «تقييم ومعالجة التضخم الصفري في البيانات الطويلة المكثفة، البحث السلوكي متعدد المتغيرات» ٢٠٢٤، ص: ٦٥٨ - ٦٥٩.

٣. التضخم الجامح: هو التسارع في ارتفاع الاسعار بشكل جنوني فهو انعكاس للعلاقة بين المعروض النقدي والسلع، حيث يحدث انهيار سريع للقيمة الشرائية للعملة المحلية. (٦)

٤ . ٣ أنواع التضخم حسب معايير السرعة والنطاق:

وينقسم إلى الأنواع التالية:

١. «التضخم الشامل: هو الارتفاع العام والمستمر في مستويات اسعار السلع والخدمات بدون استثناء قطاع دون اخر».

٢. «التضخم الجزئي: هو الارتفاع المحدود والمحلي في اسعار سلع معينة او قطاع اقتصادي معين مع استقرار بقية القطاعات والسلع في الاقتصاد». (٧)

٤ر٤ أنواع التضخم وفقًا لمعيار الإجراءات الحكومية تجاه الضغوط التضخمية:

وتنقسم إلى الأنواع التالية:

١. «التضخم الحر: عندما تحاول الحكومة منع ارتفاع الأسعار، يسمى التضخم بالتضخم الحر أو المفتوح، ويحدث عندما ترتفع الأسعار دون توقف».

٢. «التضخم المتحكم فيه: عندما تتخذ الحكومة إجراءات لوقف الارتفاع المستمر في الأسعار».

٤ .٥ أسباب التضخم:

بات من المعلوم بالضرورة، لدى الاقتصاديين والاقتصاديين الإسلاميين، أن التضخم مرضٌ فتاك يصيب الاقتصادات المتقدمة والمتخلفة على حد سواء. ولم يتفق الاقتصاديون على سبب واضح له. يُعد التضخم من أدق الظواهر الاقتصادية وأكثرها خطورة. ولذلك، قالوا: التضخم بالنسبة للاقتصاديين كالسرطان بالنسبة لعلماء الطب، إذ لا يُعرف سببه يقينًا. ولذلك، عجز العلماء عن التوصل إلى حلول حاسمة للحد من هذا الخطر الذي يشكل تهديد على الاقتصاد العالمي (٨).وعليه، فإن أسباب التضخم هي كما يلي:

(٧) موراليدار Muralidhar، «معالجة الامية المالية من خلال الابتكار المالي دراسة جدوى، السنوات المحددة، الأهداف التي تدمج التضخم والفائدة المركبة»، مجلة الكترونية SSRN (٢٠١٧)، ص: ٦٥

(٨) يبرايف، «دور السياسية المالية في التضخم، تحليل متغيرات اقتصاد كازاخستان»، (٢٠٢١م) طبعة أولية، ص: ٢٠٨.

١. التضخم الناتج عن زيادة تكاليف الانتاج: «فعندما ترتفع تكاليف الإنتاج، يُمرر المنتج هذه الزيادة إلى المستهلك حتى يتمكن من الحفاظ على مستوى الربح، فيرفع الأسعار بنفس

زيادة التكاليف، وأحيانًا بنسبة أكبر. وقد يكون لزيادة التكاليف أسباب أخرى، منها: زيادة أجور ورواتب العمال والموظفين بسبب قوانين حكومية أو ضغوط من نقابات العمال». (٩)

٢. التضخم الناتج عن مخالفات القواعد الاقتصادية او ما يعرف بالتضخم الهيكلي: وهو التضخم الناتج عن التشوهات الاقتصادية والسياسات الخاطئة من أهم أشكال «المخالفات الاقتصادية التوسع في الافراط النقدي وطباعة العملة لتغطية النفقات الحكومية دون ان يقابل ذلك زيادة حقيقية في الناتج المحلي الاجمالي».

٣. التضخم الناتج عن زيادة الطلب: يُعد هذا النوع من التضخم الأكثر شيوعًا، ويحدث هذا النوع بسبب زيادة الطلب على سلعة أو خدمة أكبر من عرضها، وقد يحدث هذا النوع من التضخم أيضًا بسبب زيادة معدل النمو الاقتصادي عن معدل النمو المتوقع، مما يؤدي إلى زيادة ثقة الناس بالمستقبل، فيقومون بشراء المزيد من السلع والخدمات، مما يزيد من مستوى الطلب على العرض، فترتفع الأسعار».(١٠)

٤. «التضخم الناتج عن التمويل بالعجز: تحدث عندما تتجاوز نفقات الدولة ايراداتها العامة (كالرسوم والضرائب) ينشأ مايعرف ب عجز الموازنة وعند سد هذا العجز تقوم الدولة بأنشاء سيولة نقدية جديدة دون ان يقابلها زيادة في السلع فيولد هذا النوع من التضخم «.

٥. «التضخم الناتج عن النفقات العسكرية: تُعد النفقات العسكرية، سواء تلك التي تكون قبل الحرب استعدادًا لها، أو تلك التي تكون أثناء الحرب أو بعدها لمواجهة آثارها، سببًا مهمًا للتضخم».

٥. أساليب معالجة التضخم من منظور الفقه الإسلامي:

تنقسم التدابير الفقهية الإسلامية لمعالجة التضخم إلى منهجين: الأول وقائي، والثاني فقهي مباشر. وسيتم شرح ذلك على النحو التالي:

(٩) داربواشفيلي (Darbuashvil)، » العواقب المدمرة للنموذج النقدي ما الذي بسبب التضخم، الاعمال والتشريعات (٢٠٢٤م) ص: ٨٦.

(١٠) ادواردز(Edwards)، »استهداف التضخم وضوابط راس المال، الازمة المالية العالمية٢٠١٩م ص: ٣٩٥.

(١١) بريدين وفونتاس، «التضخم في الولايات المتحدة وعدم اليقين بشأن التضخم على مدى ٢٠٠ عام، مراجعة التاريخ المالي «(٢٠١٨م)، ص: ١٤٢.

٥. ١ الإجراءات الوقائية:

· الزكاة كوسيلةٌ من وسائل معالجة التضخم: الزكاة جزءٌ من المال يُؤخذ من المستحقين ويُصرف على مصارفها الثمانية المحددة في القرآن الكريم. الزكاة فريضةٌ من فرائض الإسلام، وقد دل على وجوبها القرآن والسنة والاجماع، لقوله تعالى: » {وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ وَآتُوا الزَّكَاةَ}، وقد ورد ذكرها في مواضع عديدة في القرآن الكريم».سورة البقرة اية (١١٠).

· الزكاة تحد من ظاهرة التضخم: حيث تُساعد على تنمية المال من خلال استثماره، إذ تحثّ أصحابه لى العمل والإنتاج بما يُدرّ عليهم عائدًا يُمكّنهم من أداء هذه الفريضة، حيث تتميز بعموميتها وشمولها لجميع أنواع المال، مما يُساعد على إعادة توزيع الدخل والثروة. وللزكاة آثار اقتصادية إيجابية، إذ تزيد من الإنفاق الاستهلاكي، وبالتالي تُؤدي إلى زيادة الاستثمار. ومن شروط الزكاة عدم وجوبها إلا بعد اكتمال النصاب، أي بعد أن يفيض المال عن الحاجات الأساسية للشخص. كما أنها لا تأتي مرة واحدة في العمر، بل تجب مرة واحدة كل عام، مما يجعلها أداة دائمة في إعادة توزيع الدخل والثروة. (١٢)، تهدف الزكاة إلى زيادة الناتج المحلي الاجمالي، ودعم الاقتصاد، والحد من البطالة من خلال دعم المشاريع الصغيرة، وتحويل مستحقي الزكاة إلى منتجين بعد أن كانوا عاطلين عن العمل ومستهلكين للثروات، فالإسلام يدعو إلى العمل، ويشجع على الثراء(١٣). ويرى كثير من الباحثين أن للزكاة أثراً في الحد من التضخم، ويتم ذلك من خلال:

١. إعادة توزيع الفوائض النقدية وفقًا لتوجيهات الإنتاج.
٢. «توجيه استثمارات الزكاة نحو الانشطة الانتاجية».
٣. «توفير التدفقات النقدية، وضبط الطلب الكلي».
٤. «الزكاة العينية تحد من الإنفاق غير الضروري».
٥. زيادة مرونة عرض المنتجات الصناعية من خلال الدور التنموي للزكاة.

(١٢) صليحه Solihah، «مقاصد الشريعة في الاقتصاد الاسلامي وبحوث التمويل، مجلة الادبيات الاقتصادية الاسلامية» ٢٠٢١ م، ص: ٦٢.

(١٣) وينارتو و بيك، «تأثير ادوات السياسة النقدية الشرعية والتمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي والتضخم»، مجلة الاقتصاد والتمويل، ٢٠٢٤م، ص: ٧٨.

٥. ٢ تحريم الربا وأثره في الحد من بعض اسباب التضخم:

يُعرَّف الربا عند الحنفية بأنه: فائض المال بلا عوض في مبادلة مال بمال. وقد عرَّفه علاء الدين الكاساني الحنفي قائلاً: الربا في اصطلاح الشريعة الإسلامية نوعان: ربا الزيادة وربا الأجل. فأما ربا الزيادة فهو بيع مع زيادة احد العوضين عن الاخر عند اتحاد الجنس في الاموال الربوية، لان الشريعة اوجبت المساواة التامة في الاموال الربوية . وأما ربا الأجل فهوزيادة المال المسمى على الدين مقابل التأخير في السداد.(١٤)، اما عند المالكية هو: كل بيع يحصل فيه زيادة في عوضه. تُعرِّف معظم المذاهب الإسلامية الربا بنفس المعنى تقريبًا، مع اختلاف في الصياغات اللغوية. للربا أضرارٌ كثيرةٌ ومخاطرٌ جسيمةٌ على جميع مناحي الحياة، ومنها المجال الاقتصادي، وللربا اثار اقتصادية سلبية المتمثل في التضخم الذي يهدد الاقتصاد العالمي بأسره(١٥)، وقد حرم الله الربا لما فيه من أضرارٍ كثيرةٍ ومخاطرَ جسيمةٍ في جميع مناحي الحياة، ومنها:

١. أضرار الربا الأخلاقية والاجتماعية.

٢. الربا ينطوي على ظلم من الدائن للمدين.

٣. الربا يعزز في نفوس المرابين الأنانية والطمع.

٤. «الربا يُسهم في القضاء على القرض الحسن في المجتمع، مما يُسهم بدرجة ملحوظة في إزهاق روح التعاون والمحبة والإيثار بين أفراده».(١٦)

٥. ٣ الحد من البطالة وأثرها في خفض التضخم:

البطالة «هي ظاهرة اقتصادية وتنظيمية تعبر عن وجود الافراد القادرين على العمل دون ان يجدوا فرص عمل مناسبة، فهو نقيض العمل والإنتاج.

ان العلاقة بين البطالة والتضخم من اكثر المواضيع تعقيدا في النظرية الاقتصادية فعند ضخ السيولة وزيادة الانفاق الحكومي لخفض البطالة، يؤديان لزيادة الطلب على السلع والاجور مما قد يرفع التضخم، وعند رفع اسعار الفائدة وتقليل السيولة للسيطرة على الاسعار يؤديان لتباطئ النمو وارتفا ع البطالة».

(١٤) Santoso، « دور الوساطة في حل النزاعات الاقتصادية الشرعية كحضارة نحو القيم الاخلاقية للاسلام: مجلة الشريعة الاسلامية للقانون الاقتصادي، ٢٠٢٣م ص: ١١٧.

(١٥) ينظر: Selliamanik (٢٠٢٣م): ٩١.

(١٦) محي الدين، يولاندا، » تطبيق الحوكمة المالية الاسلامية في الخدمات المصرفية الشرعية في اندونيسيا: مجلة الشريعة الاسلامية للاقتصاد وادارة الاعمال(٢٠٢٣م)ص:

للحد من البطالة بطريقة تساعد في خفض التضخم هو التركيز على زيادة الانتاجية الحقيقية بدلاً من مجرد تحفيز الطلب الاستهلالكي، حيث تقوم الحكومات برفع انتاجية العمل من خلال تدريب وتأهيل العمالة في القطاعات الاكثر انتاجية فيزداد حجم السلع والخدمات وتلبي الطلب في السوق وتدفع الاسعار للاستقرار.

وتقوم ايضاً بتوجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تنتج سلعاً ملموسه بدل ا من القطاعات الريعية او الاستهلاكية حيث يخلق فرص عنمل حقيقية ويقلل من الاعتماد على الواردات المرتفعة الثمن فتعززقيمة العملة المحلية.

وكذلك تحسين بيئة الاعمال وازالة العوائق البيروقراطية من خلال تخفيض التكاليف التشغيلية على اصحاب العمل».(١٧)

٥. ٤ حظر الاحتكار وأثره في معالجة التضخم:

الاحتكار هو حجب الطعام لرفع سعره. عرّفه الحنفية والحنابلة بأنه شراء الطعام وحجبه تحسبًا لارتفاع سعره. عرّفه المالكية بأنه: مراقبة الأسواق تحسبًا لارتفاع سعرها. عرّفه الشافعية بأنه: شراء الطعام في وقت ارتفاع الأسعار وحجبه وبيعه بأكثر من ثمنه، وعند الحنابلة: الاحتكار يكون بقوت الناس اي لايمنع احتكار ما ليس بقوت . (١٨) اجمع العلماء على أن الاحتكار محرم شرعًا، وأن حكمه يتراوح بين التحريم والكراهية. ذهب جمهور الفقهاء: الحنفية والمالكية ومعظم الشافعية والراجح من الحنابلة، إلى تحريم الاحتكار شرعًا. عبّر الحنفية عن التحريم بالكراهية، أي بالكراهية المحرمة .(١٩) من المعلوم أن السوق معادلة يحكمها عنصران هما العرض والطلب، ويجب أن يكونا متوازنين ومتساويين، فإذا اختل هذا التوازن حدث التضخم أو الركود. يؤثر الاحتكار على عرض السلع، فيسعى المحتكر إلى الاحتفاظ بها لرفع أسعارها ومضاعفة أرباحه، ولا يبالي بالضرر الجسيم الذي يسببه للاقتصاد والأفراد، مما يؤدي بالضرورة إلى التضخم. وما تحريم الإسلام للاحتكار إلا إحدى الوسائل الفعالة للحد من التضخم والوقاية منه قبل وقوعه .(٢٠)

(١٧) تقارير ودراسات صادرة من صندق النقد والبنك الدولي(IMF) بشأن النمو الشامل واصلاحات سوق العمل.

(١٨) الكافي في فقه الامام احمد، باب الاحتكار، مجلد: ٢، ص: ٤٢.

(١٩) كتاب المغني للامام ابن قدامة (الحنبلي)، في باب البيوع، مجلد: ٤، ص: ١٥٤،

طبعة احياء التراث العربي دار الكتاب.

(٢٠) اسماعيل ويجايا، «بطاقة الائتمان الشرعية في ضوء مقاصد الشريعة، مجلة الاقتصاد الاسلامي، ٢٠٢٠م، ص: ١٤٦».

إن القضاء على الاحتكار سيؤدي إلى زيادة كميات السلع والخدمات المعروضة، «وبالتالي يتحقق نوع من الاستقرار الاقتصادي، مما يخفف من حدة التضخم الناتج عن انخفاض المستوى العام للأسعار. فالاحتكار يرفع الأسعار ويسبب انخفاض القوة الشرائية للنقود، مما ينتج عنه التضخم. وهذا من أسباب تحريم الإسلام للاحتكار كونه وسيلة لرفع الأسعار، وبالتالي تهديد أمن أفراد المجتمع في معيشتهم وقوتهم. يؤدي الاحتكار أيضًا إلى إلغاء حرية التجارة والصناعة، ويؤدي إلى انخفاض فرص العمل وزيادة معدلات البطالة، سيؤدي انتشار الاحتكار بالضرورة إلى نشوء مؤسسات احتكارية تتحكم في عدد من السلع في بعض الأسواق. وتساهم هذه المؤسسات الاحتكارية في رفع المستوى العام للأسعار من خلال خفض معدلات الإنتاج، وبالتالي فهي مسؤولة عن خلق ضغوط تضخمية في الاقتصاد. ويحرم النظام الإسلامي أصلًا نشوء مثل هذه المؤسسات الاحتكارية، لإخفاء صور الاستغلال، وهو ما يُمثل ميزة الشريعة الإسلامية في تحقيق نوع من الاستقرار الاقتصادي».(٢١)

٥. ٥ الاعتدال في الإنفاق وأثره في معالجة التضخم:

يلعب الاعتدال في الانفاق دوراً رئيسياً في الحد من التضخم من خلال ربط حركة الطلب، مستوى الاسعار، وسلوك السوق .

١ - خفض التضخم الناجم عن الطلب: «عندم يقوم المستهلك بالاعتدال في الانفاق والاقتصار على الحاجات الاساسية يقل حجم الطلب الكلي في السوق فبالتلي هذا التراجع يجبر الشركات والتجار على تخفيض الاسعار لجذب المشتري مما يحد من الارتفاغ المستمر في الاسعار».(٢٢)

٢ - تقليل من الديون والاقتراض: » ان ضبط الانفاق يقلل من الاقتراض الاستهلاكي وبالتالي ينخفض الكمية المعروضة من النقد التي تدور في السوق لشراء الاستهلاك اليومي».

(٢١) احمد حسن «الشمول المالي في الدول ذات الاغلبية المسلمة: التغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاقراض الاسلامي»: مجلة الاستثمار للشريعة والقانون الاقتصادي، ٢٠٢٤م ص: ٥٢.

(٢٢) عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين عيسى «النقود والمصارف والاسواق المالية»، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٠.

٣ - زيادة الادخار والتوجه نحو الاستثمار الانتاجي: » ان زيادة الادخار تزود البنوك بسيولة يمكن تمويلها للمشتريع الانتاجية فعند زيادة الانتاج يزداد عرض السلع والخدمات وبالتالي يتراجع ظاهرة التضخم بشكل طبيعي». (٢٣)

فالاعتدال في الانفاق ليس مجرد سلوك فردي للحفاظ على الميزانية الشخصية، بل هو اداة تنظيمية اقتصادية تعمل على استقرار حركة النقد وتوازن المعادلة بين الطلب والعرض مما يعيد للعملة قوتها الشرائية ويضع حداً للارتفا ع المتواصل في الاسعار.

٥. ٦ استثمار الأموال وأثره في معالجة التضخم:

أمر الإسلام بتنمية المال وتداوله، لا اكتنازه، بهدف تنميته وزيادة إنتاجيته، ليعود بالنفع والخير على صاحبه، وعلى المجتمع، وعلى الاقتصاد الوطني ككل. يقول الله عز وجل: «{وَالَّذِينَ يَكْنِزُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلا يُنْفِقُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَبَشِّرْهُمْ بِعَذَابٍ أَلِيمٍ، يوم يُحمَى عليها في نار جهنم فتكوى بها جباههم وجنوبهم وظهورهم، هذا ما كنزتم لأنفسكم فذوقوا ما كنتم تكنزون. (التوبة: ٣٤ - ٣٥)» .(٢٤)

ويقول سبحانه: «{وَلَا يَحْسَبَنَّ الَّذِينَ يَبْخَلونَ بمَا آتَاهُمْ اللَّهُ مِنْ فَضْلِهِ هُوَ خَيْرًا لَهُمْ بَلْ هُوَ شَرٌّ لَهُمْ. سيُطوَّقون ما بخلوا يوم القيامة. ولله ميراث السماوات والأرض. والله بما تعملون خبير} (آل عمران ١٨٠)». وعليه، فإن كنز المال وحفظه وعدم استثماره غير جائز في الإسلام.

وقد جاءت السنة بما «جاء به القرآن الكريم. فعن عبد الله بن عمرو بن العاص رضي الله عنهما، أن النبي صلى الله عليه وسلم خطب الناس فقال: {ومن ولي يتيمًا له مال، فليتجر له بماله ولا يتركه حتى تأكله الصدقة.}»(٢٥) رواه الترمذي

(٢٣) ينظر: المصدر السابق.

(٢٤) نفيل محبوب، «الاستثمار في الاسهم من منظور اسلامي»، مجلة بيت المشورة، ٢٠١٥م، ص: ١٤٥.

(٢٥) اخرجه الامام الترمذي في سننه (كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة اليتم) رقم ٦٤١.

في الحديث النبوي أمر صريح من «النبي صلى الله عليه وسلم باستثمار المال، وتسييره، وتداوله، وتنميته، حتى لو لم يكن المال ملكًا له، ولو كان مال اليتيم. لا يكفي الإنفاق عليه بالمعروف،

بل يجب استثمار مال اليتيم وتنميته حتى لا تستهلكه الصدقة والتضخم وتقلبات الزمن. وبناءً على ذلك، حرم الإسلام كنز المال لما يسببه من مخاطر وفساد للاقتصاد. إن تحريم الإسلام لكنز المال يعني فقط الحث على تشغيله وتنميته في جميع مجالات الاستثمار المشروع».

حتى لا يتوقف «المال عن أداء الوظيفة التي خلقه الله من أجلها، لأن الكنز يؤدي إلى تعطيل جزء من القدرات المالية للمجتمع، ويؤدي إلى انخفاض قيمة المال بسبب دفع الزكاة والتضخم. كما يبدو واضحًا أن تشجيع الإسلام على توظيف المال واستثماره وتنميته فيما أحل الله له أثر واضح في مكافحة التضخم، .وذلك لأن هذا التداول هو ما يولد الرخاء الاقتصادي بين أفراد المجتمع. لأن تداول المال بين الأيدي يفيد الجميع، بخلاف اكتنازه الذي يخفي منفعته عن الآخرين، فلا ينتفع به المحتكر ولا غيره، لأنه دفنه في خزائنه ولم يحقق منه منفعة ولا خيرًا».(٢٦)

هذه التوجيهات من أسس الاقتصاد الإسلامي الذي لا يقبل أن يكون المال عاطلاً عن العمل وينحرف عن مهامه في بناء المجتمع. لذا، فإن اكتناز المال يُعطل القوى العاملة، ويزيد من البطالة، وبالتالي يمتد الضرر إلى اقتصاد الدولة بأكمله. ولا يكتفي الإسلام بالحث على «استثمار المال في الحاجات الضرورية للمجتمع أولًا، ثم في الأمور الخاصة، ثم في الأمور المكملة او الكمالية».

كما يحث الإسلام العمالة أينما كانوا على إتقان عملهم وإتقانه على أحسن وجه. يوجه الإسلام المسلمين إلى استثمار أموالهم في بلدانهم أولاً، ليعم الخير بلاد المسلمين، ويعود نفعها على أهلها قبل غيرهم .(٢٧)

(٢٦) نفيل محبوب، «الاستثمار في الاسهم من منظور اسلامي»، مجلة بيت المشورة، ٢٠١٥م، ص: ١٤٥.

(٢٧) ينظر: المصدر السابق.

٦. السياسة النقدية وفق التصور الإسلامي للحد على التضخم:

هذه هي الوسائل التي شرعها الإسلام للاستقرار الاقتصادي والحد من التضخم، وكانت إجراءات «وقائية قبل وقوع المشكلة، فإذا لم تتخذ الإجراءات الوقائية لمنع التضخم، ووقعت مشكلة التضخم، شرع الإسلام عدة طرق ووسائل لعلاج التضخم بعد وقوعه. عرّف ابن عقيل الحنبلي السياسة بأنها: ما كان من الأعمال التي تقرب الناس إلى الصلاح، وتبعدهم عن

الفساد، وان لم يشرعها الرسول صلى الله عليه وسلم، ولا نزل به وحي».(٢٨)

عُرفت السياسة في «اصطلاح الفقهاء بأنها الأحكام والأعمال التي تُدار بها شؤون الأمة في حكومتها وتشريعها وقضائها، وفي جميع سلطاتها وعلاقتها بغيرها من الأمم. ويمكن تعريف السياسة النقدية للفقهاء المعاصرين بأنها الإجراءات والتدابير الشرعية التي تتخذها الدولة الإسلامية لتنظيم الشؤون النقدية وإدارتها».(٢٩)

٦. ١ «دور السياسة النقدية في الإسلام في معالجة التضخم»:

«تلعب السياسة النقدية في النظام الإسلامي دورًا هامًا في امتصاص فائض المعروض النقدي، وذلك من خلال السياسات النقدية والائتمانية، ووقف التوسع في إصدار النقود والائتمان من خلال الإجراءات والوسائل التالية»:

١. «زيادة حصة البنك من عائد المضاربة، مما يؤدي إلى تقليل النقد في أيدي الجمهور، مما يؤدي بدوره إلى تقليل الطلب الكلي. وهنا تُستخدم نسبة توزيع الأرباح كأداة في السياسة النقدية في ظل النظام الإسلامي يمكن تفعيلها لتقليل النقد في أيدي الجمهور، لتقليل الطلب الكلي للحد من التضخم» .

٢. «تقليل التوسع في القروض الحسنة اذا اقتضت المصلحة الاقتصادية، لا سيما وأن البنوك الإسلامية تقدم قروضًا بدون فوائد، والتي تشكل نسبة من أصول البنك، وعند حدوث التضخم، يجب على البنك اللجوء إلى تقليل فرص الحصول على القرض الحسن».

٣. «تشجيع الاستثمارات في القطاعات الإنتاجية المختلفة، بما يؤدي إلى زيادة المعروض من السلع، وتخفيض الأسعار، والحد من الاستثمار في القطاع غير الإنتاجي» .

(٢٨) ابن عقيل الحنبلي هو ابو الوفا علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الظفري البغدادي(٤٣١ - ٥١٣هـ)، كتاب الفنون.

(٢٩) ينظر: المصدر السابق، احمد ٢٠٢٤م ص: ٣٢٣.

٤. «رفع نسبة الاحتياطي النقدي في البنوك، وهي من الاجراءات التنظيمية المعاصرة المسموح بها شرعًا، والتي تدخل ضمن السياسة الشرعية».

٥. «تفعيل امكانية السوق المفتوحة: حيث تعتمد الفكرة على مبدأ حرية التبادل التجاري والتنافس الحر وتقليل التدخل الحكومي المباشر في تسعير السلع او تقييد التجارة ويمكنه معالجة الاسباب الجذرية للتضخم عبر من خلال زيادة العرض وتخفيض التكاليف، والسياسة النقدية

للبنك المركزي حيث تقوم بسحب السيولة الزائدة التي تغدي التضخم، يقوم البنك المركزي ببيع السندات والاوراق المالية للمؤسسات والافراد، فعند شراء المستثمرون هذه السندات تنتقل الاموال من السوق الى البنك المركزي، وبالتالي ينخفض الطلب الكلي، وتتوقف حركة ارتفاع الأسعار».(٣٠)

٦. «وضع سقف للتسهيلات الائتمانية الشرعية من قبل البنك المركزي، والذي يوجه البنوك التجارية الإسلامية بإعطاء نسبة بسيطة من الأرباح للمستثمرين، وذلك لتقليل الطلب على التسهيلات، وخاصة في المشاريع الخدمية والاستهلاكية».

٦. ٢ «السياسة المالية في الإسلام ودورها في معالجة التضخم»:

«السياسة المالية تعني استخدام الدولة لإيراداتها ونفقاتها لتحقيق الأهداف الاقتصادية، وتحقيق الآثار المرجوة، وتجنب الآثار غير المرغوبة على الدخل القومي، ومستويات التوظيف، والأسعار، بمعنى آخر، السياسة المالية هي سلوك مدروس لإحداث آثار معينة في الاقتصاد الوطني، من خلال الإيرادات والنفقات. أو هي استخدام الموازنة العامة للدولة لتحقيق أهداف يمكن تلخيصها في توجيه الموارد إلى الاستخدام الأمثل، وتحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق معدل نمو اقتصادي معقول، وتحقيق توزيع عادل للدخل والثروة».(٣١)

(٣٠) حسين علي حمودي، » الشريعة الاسلامية من منظور داخلي»، ٢٠٢١م، مجلة الشريعة الاسلامية، ٢(١)، ص: ١١٥.

(٣١) ينظر: نفيل محبوب، ٢٠١٥م، ص: ١٣٦.

يمكن للسياسة المالية في الفقه الإسلامي أن تساهم في معالجة التضخم، بما في ذلك ما يلي:

١. تعجيل الزكاة أو تقديمها: قد تطرأ ضرورات تدفع السلطة التنفيذية في الدولة الإسلامية إلى طلب تعجيل إخراج الزكاة المستحقة شرعًا، تحقيقًا للمصلحة العامة للدولة، ولا سيما تحقيق الاستقرار الاقتصادي وتجنب تقلبات الأسعار، في حالة الانكماش الاقتصادي، حيث يقل الطلب وينخفض مستوى الأسعار، فتلجأ الدولة إلى تعجيل الزكاة وصرفها لمستحقيها حيث تتحول هذه الاموال من انفاق استهلاكي كمال (بيد الاغنياء) الى انفاق استهلاكي اساسي (بيد الفقراء) على الضروريات، فتعجيل الزكاة اداة مالية مرنة تستخدم لامتصاص السيولة او توفير شبكة امان اجتماعي وقت الازمات والتضخم . (٣٢)

٢. ضبط إيرادات أموال المسلمين، من الزكاة والعشور والخراج والجزية وخمس الغنائم والأموال النقدية، لمعالجة التضخم وغيره من المشكلات الاقتصادية.

٣. فرض الضرائب: يجوز للحاكم فرض الضرائب عند الضرورة لتحقيق المصالح العامة، بشروط منها: خلوّ الخزانة من الأموال اللازمة، ووجود حاجة فعلية للمال، وأن تكون الضريبة متناسبة مع الحاجة وتتوقف عند زوالها.(٣٣)

٤. سياسة الدين العام: يُدار الدين العام في ظلّ التضخم بما يُخفّض النقد المتداول، حيث يُمكن تعجيل سداد جميع الأموال المستحقة للدولة وحصة البنوك من الحسابات المضاربة، بحيث تتجاوز هذه الأموال ما يُمنح من تسهيلات وتمويل للمشاريع بالطرق الإسلامية، بالإضافة إلى إيقاف منح القروض الحسنة لمدة مُحددة، وكذلك الاقتراض من العامة دون فوائد ربوية.(٣٤)

(٣٢) محمد فايز، محمد وجي عثمان، » مفهوم الامتثال للشريعة الاسلامية في تمويل المرابحة المصرفية الاسلامية في منهج المقاصد الشرعي: دراسة نظرية، مجلة الاكتساب للقانون الاقتصادي الاسلامي، ٢٠٢٣م، ص: ٤٩ - ٧٤.

(٣٣) ينظر: المصدر السابق، محمد يونس ٢٠١٩م، ص: ٨٣.

(٣٤) عبد السلام سليمان مقريفه و عبد الرحيم رحمان، » نظرية الطلب من منظور الشريعة للاقتصاد الجزئي». مجلة علماء الاقتصاد الإسلامي، ٣(١)، ص: ٤٦ - ٥٤.

الخاتمة

تخلص هذه الدراسة إلى أن النظام الاقتصادي الإسلامي يمتلك رؤية متكاملة للسياسة المالية والنقدية تتجاوز الحلول السطحية لظاهرة التضخم، حيث تنطلق هذه الرؤية من وحدة الأهداف بين السياستين المالية والنقدية المتمثلة في ضبط حجم الكتلة النقدية المتداولة وتحقيق استقرارها.

وقد أثبتت الدراسة أن التشريع الإسلامي قدّم منهجاً ثنائياً؛ منهجاً وقائياً يمنع نشوء التضخم من خلال تحريم الربا الذي يؤدي إلى «خلق النقود» الوهمي وفصل التيار النقدي عن تيار السلع، ومنهجاً علاجياً يستخدم أدوات ديناميكية كالزكاة لامتصاص السيولة الزائدة وإعادة توازن العرض والطلب، كما تبرز أهمية العقود الإسلامية في تحقيق العدالة، كونها تشترط ربط الربح بالواقع الفعلي للسلع والخدمات ودمج رأس المال بعناصر الإنتاج، مما يمنع الفجوة بين التيار النقدي والتيار السلعي ويحقق الاستقرار الاقتصادي المنشود والعدالة الاقتصادية المستدامة.

التوصيات:

بناءً على النتائج المستخلصة من البحث، نوصي بما يلي:

١. تفعيل دور الزكاة كأداة مالية ديناميكية: لا تقتصر الزكاة على الجانب الاجتماعي، بل يجب استغلالها كأداة لامتصاص السيولة الزائدة أو توفير شبكة أمان اجتماعي، مع إمكانية تعجيل دفعها في حالات الأزمات الاقتصادية لتحفيز الطلب على الضروريات.

٢. التحول نحو الاستثمار الإنتاجي: ضرورة توجيه الاستثمارات نحو القطاعات التي تنتج سلعاً ملموسة بدلاً من القطاعات الريعية أو الاستهلاكية، لضمان زيادة المعروض السلعي ومواجهة ارتفاع الأسعار.

٣. تبني سياسات نقدية إسلامية معاصرة: دعوة المصارف المركزية في الدول الإسلامية إلى استخدام أدوات مثل رفع نسبة الاحتياطي النقدي، والتحكم في نسب توزيع الأرباح في عقود المضاربة كبديل لسعر الفائدة للتحكم في حجم النقد المتداول.

٤. مكافحة الاحتكار بصرامة: تشديد الرقابة على الأسواق لمنع حجب السلع، حيث أن القضاء على الاحتكار يؤدي لزيادة المعروض واستقرار الأسعار والقوة الشرائية للعملة.

٥. تعزيز ثقافة الاعتدال في الإنفاق: تشجيع الأفراد والدولة على ضبط الإنفاق والاقتصار على الحاجات الأساسية، مما يقلل من التضخم الناجم عن زيادة الطلب الكلي ويحد من الحاجة للاقتراض الاستهلاكي.

٦. استثمار الأموال المعطلة: ضرورة حظر اكتناز المال وتحفيز أصحابه على تشغيله في مجالات الاستثمار المشروع، لضمان عدم تآكل قيمته بالتضخم وللمساهمة في التنمية الاقتصادية الشاملة.

قائمة المصادر

١ - منذر قحف «السياسة المالية في الاقتصاد الاسلامي» دار الفكر المعاصر بيروت، ط: ١، ١٩٩٩، ص: ١٦٩.

٢ - رينولدز(Reynolds) «دور المؤسسات في معالجة تضخم الأسعار في سلاسل توريد الطاقة المتجددة» ٢٠٢٤، ص: ١١٦.

٣ - عبدالله، س.م، «دور الثقافات المحلية والتعاليم الإسلامية، الإسلام والتجديد الحضاري» ٢٠١٨، ٩ (١)، ص: ٩٧ - ١٠٠.

٤ - عاطف الزين، «التضخم المالي، الإسلام والفكر الإنساني «(٢٠١٩)، ص: ٢٤١ - ٢٧١.

٥ - شاو.س، «تقييم ومعالجة التضخم الصفري في البيانات الطويلة المكثفة، البحث السلوكي متعدد المتغيرات» ٢٠٢٤، ص: ٦٥٨ - ٦٥٩.

٦ - داربواشفيلي (Darbuashvil)، العواقب المدمرة للنموذج النقدي ما الذي بسبب التضخم، الاعمال والتشريعات (٢٠٢٤م) ص: ٨٦.

٧ - ادواردز(Edwards)، استهداف التضخم وضوابط راس المال، الازمة المالية العالمية٢٠١٩م ص: ٣٩٥.

٨ - بريدين وفونتاس، «التضخم في الولايات المتحدة وعدم اليقين بشأن التضخم على مدى ٢٠٠ عام، مراجعة التاريخ المالي «(٢٠١٨م)، ص: ١٤٢.

٩ - صليحه Solihah، «مقاصد الشريعة في الاقتصاد الاسلامي وبحوث التمويل، مجلة الادبيات الاقتصادية الاسلامية» ٢٠٢١ م، ص: ٦٢.

١٠ - وينارتو و بيك، «تأثير ادوات السياسة النقدية الشرعية والتمويل المصرفي الاسلامي على النمو الاقتصادي والتضخم»، مجلة الاقتصاد والتمويل، ٢٠٢٤م، ص: ٧٨.

١١ - دور الوساطة في حل النزاعات الاقتصادية الشرعية كحضارة نحو القيم الاخلاقية للاسلام: مجلة الشريعة الاسلامية للقانون الاقتصادي، ٢٠٢٣م ص: ١١٧.

١٢ - محي الدين، يولاندا، » تطبيق الحوكمة المالية الاسلامية في الخدمات المصرفية الشرعية في اندونيسيا: مجلة الشريعة الاسلامية للاقتصاد وادارة الاعمال(٢٠٢٣م).

١٣ - تقارير ودراسات صادرة من صندق النقد والبنك الدولي(IMF) بشأن النمو الشامل واصلاحات سوق العمل.

١٤ - الكافي في فقه الامام احمد، باب الاحتكار، مجلد: ٢، ص: ٤٢.

١٥ - كتاب المغني للامام ابن قدامة (الحنبلي)، في باب البيوع، مجلد: ٤، ص: ١٥٤، طبعة احياء التراث العربي دار الكتاب.

١٦ - اسماعيل ويجايا، بطاقة الائتمان الشرعية في ضوء مقاصد الشريعة، مجلة الاقتصاد الاسلامي، ٢٠٢٠م، ص: ١٤٦

١٧ - احمد حسن «الشمول المالي في الدول ذات الاغلبية المسلمة: التغلب على التحديات الاقتصادية والاجتماعية من خلال الاقراض الاسلامي»: مجلة الاستثمار للشريعة والقانون الاقتصادي، ٢٠٢٤م ص: ٥٢.

١٨ - عبد المنعم السيد علي، د. نزار سعد الدين عيسى «النقود والمصارف والاسواق المالية»، دار الحامد للنشر والتوزيع عمان ٢٠٠٠.

١٩ - نفيل محبوب، «الاستثمار في الاسهم حسين علي حمودي، » الشريعة الاسلامية من منظور داخلي»، ٢٠٢١م، مجلة الشريعة الاسلامية، ٢(١)، ص: ١١٥.

٢٠ - «سهم من منظور اسلامي»، مجلة بيت المشورة، ٢٠١٥م، ص: ١٤٥.

٢١ - اخرجه الامام الترمذي في سننه (كتاب الزكاة، باب ما جاء في زكاة اليتم) رقم ٦٤١.

٢٢ - ابن عقيل الحنبلي هو ابو الوفا علي بن عقيل بن محمد بن عقيل الظفري البغدادي (٤٣١ - ٥١٣هـ)، كتاب الفنون.

٢٣ - محمد فايز، محمد وجي عثمان، مفهوم الامتثال للشريعة الاسلامية في تمويل المرابحة المصرفية الاسلامية في منهج المقاصد الشرعي: دراسة نظرية، مجلة الاكتساب للقانون الاقتصادي الاسلامي، ٢٠٢٣م، ص: ٤٩ - ٧٤.

٢٤ - عبد السلام سليمان مقريفه و عبد الرحيم رحمان، «نظرية الطلب من منظور الشريعة للاقتصاد الجزئي». مجلة علماء الاقتصاد الإسلامي، (١)، ص: ٤٦ - ٥٤.